# مَنْهَجُ الشَّيْخ ابْنِ عُثَيْمِيْن فِي بَيَانِ مَا أَشْكَلَ مِنْ أَحَادِيْثِ الاعْتِقَادِ


إعداد

**د. يوسف بن علي الطريِّف**

الأستاذ المشارك بقسم العقيدة والمذاهب المعاصرة

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

جامعة القصيم



بحث محكم مقدم لـ:

ندوة جهود الشيخ محمد العثيمين العلمية



بسم الله الرحمن الرحيم

## مُقَدِّمَة

الحمد لله والصلاة والسلام على نبينا محمد وآله وصحبه.. أما بعد

فيعتبر شيخُنا العلامةُ محمد بن صالح العثيمين (ت ١٤٢١هـ) رحمه الله تعالى من أبرز علماء هذا العصر، وممن قد ذاع صيته في أنحاءَ كثيرةٍ من العالم، كما أن آثاره العلميةَ لا تزال بانتشار، وتلقى قبولاً وإقبالاً من المتلقين لعلوم الشريعة.

وقد سررتُ كغيري ممن أحبَّ الشيخَ وأجلَّ علمَه بأن يكون موضوع الندوة العلمية التي تقيمها جامعةُ القصيم ممثلةً بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية عن الجهود العلمية التي تركها ذلك الإمام.

هذا وقد تسنى لي بحمد الله تعالى الاطلاع على معظم ما كتبه الشيخ أو ألقاه مما يتعلق بالعقيدة.

كما كان لي شرف التتلمذ على يديه في المسجد وفي كلية الشريعة بجامعة القصيم.

وكان يعجبني في دروس الشيخ وطريقته في التعليم؛ دقةَ ملاحظته، وفرطَ فطنته، وعنايتَه بالتحليل اللفظي، والتدليل والتمثيل... وكان لا يملّ من ذلك رحمة الله عليه فلربما استغرق شرحُه بطريقته التحليلية الفريدة لعبارة عقدية أو فقهية قصيرة زمنَ الدرس أو زاد..

ولما كان الشيخ شديدَ العناية بالشرح والبيان؛ والتفصيل والإيضاح بالبرهان؛ لكل ما يورده في دروسه وكتبه وفتاويه؛ من الأحاديث النبوية، وخاصة أحاديث العقائد؛ لأن الزلل في إدراك المراد منها خطير، والخطأ في فهمها كبير؛ آثرت أن

يكون موضوع بحثي هذا في جانب من عناية الشيخ محمد رحمه الله ببيان ما أشكل من أحاديث الاعتقاد، وطريقته في تناول شرح معاني تلك الأحاديث.. مع ذكر أمثلة لها، وذكر وجه الإشكال في كل حديث منها، وبيان الشيخ له، على وجه الاختصار بما يناسب المقام.

**أهداف البحث :**

١) المساهمة في إظهار الآثار العلمية العليّة الزاخرة التي تركها الشيخ رحمه الله.

٢) بيان شيء من حرص الشيخ رحمه الله على حماية جناب النبوة، ودفع شبهات المبتدعين والمضلين عن الأحاديث النبوية الشريفة.

٣) إبراز ما تميز به منهج الشيخ ابن عثيمين في توضيح ما أشكل من أحاديث الاعتقاد.

٤) بيان المقدرة العلمية الراسخة، والفهم العميق الواسع؛ لعلماء أهل السنة والجماعة ومن أبرزهم في هذا العصر الشيخ ابن عثيمين على توضيح أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم، ودفع توهم التعارض أو التناقض فيها.

**حدود البحث :**

يُعنى هذا البحث ببيان معالم المنهج الذي كان يسير عليه الشيخ رحمه الله في بيانه للأحاديث المشكلة، أو مما يصنفه علماء الحديث من المختلف...

وقَصَرَ الباحث بحثه هذا من حيث التمثيلُ على الأحاديث الدالة على مسائل الاعتقاد فقط؛ لأن الخطأ في فهم أحاديث الاعتقاد خطير، وقد يوقع مرتكبَه في إنكار ما يجب الإيمان به، أو يحمله فهمه الخاطئ للحديث على أمر يخالف مراد الرسول صلى الله عليه وسلم منه، وإن كان عامة ما ذكر في البحث من منهج الشيخ في بيان ما أشكل من الأحاديث ربما يسري على أحاديث الاعتقاد وغيرها.

**خطــة البحــث :**

لكون هذا البحث عبارة عن مشاركة في جزئية مضافة لعشرات البحوث العلمية المقدمة في الندوة؛ التي تُعنى بجهود الشيخ ابن عثيمين العلمية؛ فمن الطبيعي أن يكون مختصراً، يصل إلى المقصود بأقرب طريق، ولذا حاولت الاختصار مع الوفاء بالغرض قدر الإمكان.

**وجعلت البحث في تمهيد، ومبحثين، ثم خاتمة وفهارس:**

**فأما التمهيد**؛ فذكرت فيه:

١) التعريف بمصطلحات البحث.

٢) أهمية علم مشكل الحديث.

٣) لمحة موجزة عن جهود الشيخ في تقرير عقيدة أهل السنة والجماعة.

وأما **المبحثان**؛ فهما:

* **المبحث الأول**: القواعد التي أسس عليها الشيخ منهجه في بيان ما أشكل من أحاديث الاعتقاد، وفيه مطالب.

- **المطلب الأول**: اعتماد الشيخ في بيان ما أشكل من أحاديث الاعتقاد على القرآن الكريم والسنة الصحيحة.

- **المطلب الثاني**: التزام الشيخ في بيان ما أشكل من أحاديث الاعتقاد بمنهج السلف الصالح رحمهم الله تعالى.

- **المطلب الثالث**: تأكيد الشيخ على وجوب ردّ المتشابه من الأحاديث إلى المحكم منها لإزالة المشكل.

- **المطلب الرابع**: تأكيد الشيخ على أنه لا يمكن أن يقع تعارض أو تناقض بين

الأحاديث الثابتة.

ـ **المطلب الخامس**: تأكيد الشيخ على وجوب الأخذ بظاهر الكتاب والسنة دون تحريف ولا تعطيل.

* **المبحث الثاني**: أبرز الطرق التي سلكها الشيخ في تعامله مع أحاديث الاعتقاد التي ظاهرها الإشكال وعدم وضوح المراد، وفيه مطالب.

ـ **المطلب الأول**: تصريح الشيخ بنفي الإشكال في الحديث...

ـ **المطلب الثاني**: بيان الشيخ بأن توهُّم المعنى الخاطئ لبعض الأحاديث المشكلة قد يكون مبنياً على فهم غير صحيح لبعض مسائل الشرع.

ـ **المطلب الثالث**: في معرض بيان الشيخ للإشكال ينبه إلى خطأ من أخطأ في فهم الحديث، ويرده.

ـ **المطلب الرابع**: بيان الشيخ للإشكال في الحديث بسياق الحديث ذاته، أو بعض ألفاظه.

ـ **المطلب الخامس**: إيضاح الشيخ للإشكال في الحديث؛ بحديث آخر في ذات الموضوع.

ـ **المطلب السادس**: رد الشيخ للإشكال في الحديث؛ لعلة في سنده أو متنه.

ـ **المطلب السابع**: إيضاح الشيخ لما أشكل بالاعتماد على دلالة اللغة.

ـ **المطلب الثامن**: إيضاح الشيخ للإشكال بالاعتماد على ما دل عليه العقل أو الحس.

ـ **المطلب التاسع**: إيضاح الشيخ للإشكال بالمأثور عن السلف.

**منهــج البحــث :**

اتبعت في هذا البحث منهج الاستقراء والتحليل، فقمت أولاً بجمع كلام الشيخ على مجموعة من الأحاديث المشكلة؛ وتأملت طريقته في بيانها وإيضاح ما فيها من إشكال أو توهُم له، وظهر لي أن لمنهجه قواعد بنا عليها الشيخ كلامه في شرح الأحاديث؛ فجعلتّها في المبحث الأول، وهناك طرق سلكها الشيخ تختلف من حديث لآخر جعلتها كلها في المبحث الثاني.

وبعد توضيحي لمنهج الشيخ في عنوان كل مطلب أقوم بذكر مثال أو أكثر؛ وحاولت الاختصار ما أمكن، لأنه ليس غرضي في هذا البحث استيعابَ الأحاديث المشكلة التي تعرض لها الشيخ بالبيان، وإنما المقصود إبراز معالم من منهجه في ذلك.

ومن منهجي أنني أشير إلى بعض العلماء ممن ذكر نحو كلام الشيخ في بيان ما أشكل من الأحاديث.

وقد عزوت الآيات وخرجت الأحاديث التي يرد ذكرها في البحث.

هذا وأسأل الله تعالى التوفيق والسداد، وصلى الله على نبينا محمد وآله.

# تمهيد

## أولاً: التعريف بمصطلحات البحث

### ١- المنهـــج:

المنهج في اللغة: الطريق الواضح، و «المنهج» و «المنهاج» بمعنى واحد، و«النهج»: الطريق المستقيم...[١]

ومرادي بالمنهج هنا: الطريق الذي سلكه الشيخ ابن عثيمين رحمه الله في بيانه وتوضيحه لأحاديث العقيدة، وكيف تعامل مع تلك الأحاديث؛ التي تتسم في الظاهر بالغموض أو الاشتباه والإشكال...

### ٢- مشكل الحديث:

لو رجعنا إلى معاجم اللغة لوجدنا أن لفظ (المُشْكِل) مأخوذ من كلمة: (شِكْل) ومعظم بابه كما يقول ابن فارس: «المماثلة. تقول: هذا شَكْل هذا. أي: مثله، ومن ذلك يقال: أمرٌ مُشْكِل، كما يقال: أمر مُشْتبِه، أي هذا شابَهَ هذا، وهذا دخل في شِكل هذا».[٢] كما «يُقال: أمرٌ مُشْكِلٌ. أي: مُلتبِسٌ. وأَشْكَل عَليَّ الأمْر؛ إذا اختلط».[٣]

والمرادُ هنا: كل حديث أشكل معناه؛ ولم يَهتدِ إلى معرفة المراد منه كثيرٌ من الناس؛ إما لكونه كما يقول ابن قتيبة دخل في شكل غيره فأشبهه وشاكله، أو لغموض معناه لالتباسه بغيره؛ واستتار المعاني المختلفة تحت لفظه.[٤]

---

(١) انظر: معجم مقاييس اللغة، لابن فارس (٥/ ٣٦١) و: مفردات ألفاظ القرآن، للراغب الأصفهاني (ص٨٥٢) و: لسان العرب، لابن منظور (٢/ ٣٨٣).

(٢) معجم مقاييس اللغة: (٣/ ٢٠٤).

(٣) لسان العرب، لابن منظور: (١١/ ٣٥٦).

(٤) انظر: تأويل مشكل القرآن، لابن قتيبة (١/ ٦٨) وراجع: مقدمة مشكل الآثار، للإمام الطحاوي (١/ ٣).

### ثانياً: أهمية علم مشكل الحديث

يعتبر علم مشكل الحديث، ومختلفه؛ من أهم علوم الشريعة، قال الحافظ السخاوي: «وهو من أهم الأنواع، مُضطرٌ إليه جميعُ الطوائف من العلماء، وإنما يكمل به من كان إماماً جامعاً لصناعتي الحديث والفقه، غائصاً على المعاني الدقيقة.»(1)

ثم إن الإيمان بالنبي محمد ﷺ يتضمن الاعتقاد الجازم بأنه لا ينطق إلا حقاً، ولا يقول إلا صدقاً، وأنه لا يمكن أن يجري في أخباره، وأوامره ونواهيه تناقضٌ أو تضادٌ، ولا تنافرٌ أو اختلافٌ، ومن زعم ذلك فهو ضالٌ مخطئٌ، لم يحقق معنى الشهادة بأن محمداً رسول الله، ولم يؤمن إيماناً صادقاً بقول الله ﷻ: ﴿ وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۝ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ﴾ (النجم: ٣ - ٤).

هذا وقد رُوي عن المصطفى ﷺ؛ أحاديثُ ظاهرها مشكلٌ، وفيما بينها نوعُ اختلافٍ، فإذا رآها من قَصُر علمه، وقلَّ فهمه؛ وقع في قلبه أن ثمة تناقض في تلك الأحاديث، فلا يزال يعالجه في نفسه حتى يهلك؛ إن لم تتداركه رحمة الله.

وعليه فإن الأحاديث التي ظاهرها الإشكال، أو يُتوهم منها ذلك؛ تعتبر مزلقاً خطراً، وباباً إلى الشبهات التي لا نهاية لها، وسبيلاً إلى النيل من جناب النبوة...

وقد سلك أعداء الرسالة المحمدية من الكفار والمنافقين قديماً وحديثاً؛ مسلك التشكيك في أحاديث النبي ﷺ؛ بإشاعة الأحاديث التي ظاهرها الإشكال، وجعلوها دليلاً على التناقض في كلام رسول الإسلام عليه الصلاة والسلام فأوقعوا بعض المؤمنين في شك وحيرة.

ولذا انبرى علماء الإسلام للتصدي لتلك المزاعم الكاذبة، والأقوال المغرضة، دفاعاً عن سنة المصطفى ﷺ، وحمايةً لجناب النبوة الطاهر؛ فأفردوا مؤلفات

(١) فتح المغيث شرح ألفية الحديث، للسخاوي (٣/ ٨١).

جمعوا فيها الأحاديث التي ظاهرها الإشكال، أو يُتوهم منها الاختلاف؛ وبينوا ألا إشكال فيها ولا اختلاف؛ بالدليل والبرهان.

**ومن أبــرز تلك المؤلفــات :**

- كتاب: (اختلاف الحديث)[1] للإمام محمد بن إدريس الشافعي (ت ٢٠٤هـ).

ويعتبر هذا الكتاب أول ما ألف في هذا العلم[2] فيذكر مؤلفه الأحاديث المتوهم اختلافها، أو إشكالها، فيزيل الإشكال ويرفع الاختلاف، ولم يذكر الإمام الشافعي في هذا الكتاب إلا الأحاديث المتعلقة بالفقه.[3]

- كتاب (تأويل مختلف الحديث)[4] لأبي محمد، عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، (ت ٢٧٦هـ) رحمه الله.

ولم يقتصر ابن قتيبة في كتابه هذا على المختلف؛ كما يظهر من عنوانه؛ بل تناول المشكل أيضاً؛ ذلك لأنه من العلماء الذين يجعلون المختلف والمشكل شيء واحد.

- كتاب (شرح مشكل الآثار)[5] لأبي جعفر، أحمد بن محمد الأزدي، الطحاوي، المصري (ت ٣٢١هـ).

ومراد الطحاوي بـ (الآثار): الأحاديث؛ لقوله في مقدمة الكتاب: «إني نظرت في الآثار المروية عنه ﷺ بالأسانيد المقبولة...» ويعد هذا الكتاب من أوسع الكتب المؤلفة في مشكل الأحاديث، وأحسنها، فالمؤلف روى الأحاديث بسنده إلى النبي

(١) من طبعاته: سنة ١٤٠٥هـ، نشر: مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، تحقيق: عامر أحمد حيدر، في مجلد.

(٢) نص على ذلك السخاوي في كتابه: فتح المغيث، (٣/ ٧١). والسيوطي في ألفيته، (رقم البيت ٦٣٩).

(٣) ذكر ذلك: د. سليمان الدبيخي، في كتابه: أحاديث العقيدة المتوهم إشكالها في الصحيحين. (ص٣٣).

(٤) طبع الكتاب عدة طبعات؛ منها: سنة ١٣٩٣هـ، نشر: درا الجيل، بيروت، بتحقيق: محمد زهري النجار، في مجلد واحد.

(٥) طبع الكتاب عدة طبعات؛ أحسنها: سنة ١٤١٥هـ، نشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، بتحقيق: شعيب الأرناؤوط، في ١٦ مجلداً.

ﷺ، وتكلم على كثير منها من حيث القبول والرد، وقسم كتابه هذا إلى أبواب... كما يتميز الكتاب بسلامة عقيدة مؤلفه؛ فقد عرف عنه رحمه الله اتباع مذهب السلف أهل السنة والجماعة.

ـ كتاب: (كشف المشكل من حديث الصحيحين)[1] لأبي الفرج عبدالرحمن ابن علي ابن الجوزي، البكري، البغدادي، الحنبلي (ت ٥٩٧هـ).

ويعتبر كتاب ابن الجوزي هذا شرحاً لكتاب الحافظ محمد بن فُتوح الحميدي الأندلسي (ت ٤٨٨هـ): (الجمع بين الصحيحين)[2] فقد قام ابن الجوزي بشرح ما رآه مشكلاً من أحاديثه. «وربما ذكر شيئاً من الأحاديث غير مشكل، أو مشكلاً ولا يأتي فيه بشيء شافٍ.»[3].

هذه أشهر الكتب، التي ألفت في مشكل الحديث، أو مختلفه، وثمة كتب أخرى بعضها ألفت نصرةً لمذهب بعينه، آثرت تركها اختصاراً.[4]

---

(١) طبع طبعات؛ منها: سنة ١٤١٨هـ، نشر: دار الوطن، الرياض، تحقيق: د. علي البواب، في ٤ أجزاء.

(٢) طبع سنة: ١٤٢٣هـ، دار ابن حزم، بيروت.

(٣) مقدمة: الدكتور/ علي البواب، على كتاب: كشف المشكل لابن الجوزي، (ص١١).

(٤) منها: كتاب: (تأويل الأحاديث المشكلة) لأبي الحسن الطبري (ت٣٨٠هـ) من تلاميذ أبي الحسن الأشعري. أكثر فيه من تأويل أحاديث الصفات، وفيه نيل من أهل الحديث ـ عفا الله عنه ـ ومنها: كتاب: (مشكل الحديث وبيانه) لأبي بكر ابن فورك (ت٤٠٦هـ) من كبار أئمة المذهب الأشعري، والكتاب شبيه بسابقه.

ولبعض المتأخرين كتب؛ منها: مشكلات الأحاديث النبوية وبيانها، لعبدالله بن علي القصيمي، طبعه المجلس العلمي السلفي، في باكستان، ثم طبع ببيروت، نشر: دار القلم، حققه: خليل الميس، سنة ١٤١٥هـ. ومنها كتب عنيت بدراسة موضوع المختلف؛ منها: كتاب: مختلف الحديث وموقف النقاد والمحدثين منه، د. أسامة الخياط، نشر: مطابع الصفا، مكة، ١٤٠٦هـ، و: مختلف الحديث بين الفقهاء والمحدثين، د. نافذ حسين حماد، نشر: دار الوفاء، مصر، ١٤١٤هـ.

**ثالثاً: لمحة موجزة عن جهود الشيخ في بيان عقيدة أهل السنة والجماعة**

كان الشيخ محمد بن صالح العثيمين رحمه الله الذي عاش بين عامي (١٣٤٧هـ-١٤٢١هـ) قد أنفق ما يزيد على خمسين سنة من عمره في التدريس والبحث والتأليف في سائر العلوم الشرعية واللغوية.

وكان للشيخ جهود كبيرة في تقرير العقيدة الصحيحة عقيدة أهل السنة والجماعة، والذب عنها، والتحذير من مخالفة ما كان عليه السلف الصالح رحمهم الله.

ولعل أبرز ما يمكن ذكره من ذلك؛ ما يلي:

**١- التدريس:**

اشتهر الشيخ رحمه الله بحرصه الشديد على الدروس في المسجد؛ وكانت دروساً يوميةً، لا يتخلف عنها إلا للضرورة؛ وكان يخصص لتدريس العقيدة بعض تلك الدروس، ويشرح فيها كتب أهل السنة والجماعة، ويعلق على بعض المتون في العقيدة...

وقد جلس الشيخ للتدريس في سنٍّ مبكرٍ؛ وذلك سنة ١٣٧٠هـ؛ في حياة شيخه العلامة عبدالرحمن بن ناصر السعدي رحمه الله ثم لازم التدريس في الجامع الكبير بعنيزة بعد وفاة شيخه ابن سعدي؛ إلى أن توفي سنة ١٤٢١هـ رحمة الله عليه. بالإضافة إلى تدريسه بالمعهد العلمي بعنيزة؛ وبكلية الشريعة وأصول الدين بالقصيم، وتدريسه بالمسجد الحرام، والمسجد النبوي...

ومن الكتب التي شرحها في دروسه وسمعتُ بعضها:

العقيدة الواسطية؛ لشيخ الإسلام أحمد ابن تيمية رحمه الله (ت ٧٢٨هـ).

القصيدة النونية؛ لابن قيم الجوزية رحمه الله (ت ٧٥١هـ).

الدرة المضية في عقد الفرقة المرضية؛ المعروفة بـ: (العقيدة السفارينية) للشيخ

أحمد السفاريني رحمه الله (ت ١١٨٨هـ).

كتاب التوحيد؛ للشيخ محمد بن عبدالوهاب رحمه الله (ت ١٢٠٦هـ).

**٢. تأليف الكتب:**

ظهر للشيخ رحمه الله عددٌ من المؤلفات في العقيدة؛ فمنها ما حرَّره الشيخ بقلمه، ومنها ما كُتب عنه مما أملاه في دروسه.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الشيخ رحمه الله كان شديدَ العناية بتحرير ما يصنفه من الكتب، فيراجعه مراراً وتكراراً قبل أن يدفعه للمطابع؛ وقد وقفتُ على ذلك بنفسي؛ وذلك عند تأليفه لكتاب (تقريب التدمرية) فقد قرأتُه عليه كاملاً في الكلية وكان بخط يده، وقُرئ عليه مراراً فلا يزال يزيد فيه وينقص؛ حتى أذن بطبعه بعد زمن طويل، ولعل هذا يفسر سببَ كون ما كُتب عنه مما أملاه أضعاف أضعاف ما كتبه بقلمه...والحمد لله الذي قيض لعلومه العالية البديعة أخياراً بذلوا جهوداً كبيرةً في جمعها وتحريرها وإخراجها للناس لينتفعوا بها.

*** فمن مؤلفاته في العقيدة التي كتبها بقلمه :**

١) فتح رب البرية بتلخيص الحموية.

٢) شرح لمعة الاعتقاد للشيخ ابن قدامة المقدسي.

٣) القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى.

٤) تقريب الرسالة التدمرية لشيخ الإسلام ابن تيمية.

٥) عقيدة أهل السنة والجماعة.

*** ومن المؤلفات في العقيدة مما كُتب عنه في دروسه ومجالسه:**

١) شرح قصيدة الدرة المضية في عقد الفرقة المرضية: (العقيدة السفارينية).



٢) شرح العقيدة الواسطية لابن تيمية.

٣) شرح كتاب التوحيد للشيخ محمد بن عبدالوهاب.

٤) شرح كشف الشبهات للشيخ محمد بن عبدالوهاب.

٥) شرح الأصول الثلاثة للشيخ محمد بن عبدالوهاب.

٦) شرح القصيدة النونية لابن القيم.

وقد طُبعت هذه الكتب بحمد الله ونُشرت، ونفع الله بها نفعاً عظيماً وتداولها طلاب العلم في بلاد كثيرة من العالم.

**٣ـ الفتـــــاوى :**

كان الشيخ رحمه الله باذلاً نفسه للناس لا يرد سائلاً، ولا يسأم من استفتاءات الناس، وكثرة إيراداتهم، وترددهم عليه، في المسجد، والكلية، والمجالس العامة والخاصة، وفي سفره وإقامته، وعلى هاتفه، وفي سيارته، بل وفي الشارع يتبعه الناس من بيته إلى مسجده ذهاباً وإياباً؛ يسألونه عن أنواع العلوم والمعارف، وهو يجيب بلا كلل ولا ملل فرحمه الله وأجزل مثوبته، ما أعظم جلده وما أشد صبره

وقد عُرف عنه في فتاويه العناية بالدليل، والتحرير والتأصيل، مع سهولة الأسلوب، ودقة العبارة...

ولذا تلقى الناس فتاويه، فجُمعت وأُخرجت في مؤلفات كبيرة؛ كان من أبرزها كتاب: (مجموع فتاوى ورسائل ابن عثيمين) جمعها ورتبها: الشيخ فهد السليمان. وقد بلغ ما يخص العقيدة عشر مجلدات.

وجُمع له أيضاً: فتاوى الباب المفتوح، وفتاوى البرنامج الإذاعي (نور على الدرب) التي تتضمن العديد من المسائل العقدية.

**٤. الخطب المنبرية:**

تولى الشيخ الخطابة في الجامع الكبير منذ أن توفي شيخه ابن سعدي رحمه الله سنة ١٣٧٦هـ حتى وافاه الأجل سنة ١٤٢١هـ.

وقد خصص الشيخ خطباً كثيرةً يوضح فيها عقيدة السلف أهل السنة والجماعة، ويحذر فيها من البدع والخرافات، وكان رحمه الله يحرر الخطب فيكتبها ويلقيها، فكانت غاية في التحري والتدقيق.

**٥. المشاركات الإعلامية:**

كان للشيخ مشاركات إعلامية تتمثل ببرنامج (نور على الدرب) الذي يجيب فيه على أسئلة المستمعين، وكان هذا البرنامج من أشهر البرامج الإذاعية في الفتاوى...وله مشاركة في برنامج (سؤال على الهاتف) وللشيخ برنامج إذاعي في تفسير القرآن.

ويَرِدُ في هذه البرامج العديدُ من المسائل العقدية التي يبين فيها الشيخ مذهب أهل السنة والجماعة، ويرد على المخالفين لمنهج السلف.

هذا شيء من جهود الشيخ في بيان عقيدة السلف؛ آثرت في ذكرها الإيجاز بما يسمح به المقام، وجعلتها مدخلاً لهذا البحث الذي أحاول فيه بيان جانب مهم من جهود الشيخ رحمه الله في خدمة العقيدة السلفية عقيدة أهل السنة والجماعة. فدونك المبحث الأول.[1]

---

(١٥) وقد ظهر عدد من الكتب والرسائل العلمية؛ التي تتحدث عن الشيخ وجهوده العلمية، ومن ذلك جهوده الكبيرة في تقرير العقيدة السلفية الصحيحة، ومنها:

١ـ جهود الشيخ ابن عثيمين في الإيمان والمسائل المتعلقة به، عبدالله بن مسلم الأحمدي، وهي أطروحة نال بها درجة الماجستير من الجامعة الإسلامية في المدينة النبوية.

٢ـ جهود الشيخ ابن عثيمين في مسائل التوحيد، محمد طاهر تقمونين، وهي أطروحة نال بها درجة الماجستير من الجامعة الإسلامية في المدينة النبوية.

## المبحث الأول

## القواعد التي أسس عليها الشيخ منهجه في بيان ما أشكل من أحاديث الاعتقـاد

وفيه مطالب:

- **المطلب الأول**: اعتماد الشيخ في بيان ما أشكل من أحاديث الاعتقاد على القرآن الكريم والسنة الصحيحة.

- **المطلب الثاني**: التزام الشيخ في بيان ما أشكل من أحاديث الاعتقاد بمنهج السلف الصالح رحمهم الله تعالى.

- **المطلب الثالث**: تأكيد الشيخ على وجوب ردّ المتشابه من الأحاديث إلى المحكم منها لمعرفة المشكل.

- **المطلب الرابع**: تأكيد الشيخ على أنه لا يمكن أن يقع تعارض أو تناقض بين الأحاديث الثابتة.

- **المطلب الخامس**: تأكيد الشيخ على وجوب الأخذ بظاهر الكتاب والسنة دون تحريف ولا تعطيل.

## المبحث الأول

## المطلب الأول

### اعتماد الشيخ في بيان ما أشكل من أحاديث الاعتقاد على القرآن الكريم والسنة الصحيحة

كان الشيخ رحمه الله في سائر ما يقرره من مسائل العلم يعتمد على كتاب الله تعالى وسنة رسول الله ﷺ؛ ويجعل ذلك أسَّ القواعد وأصلَ الأصول؛ وكثيراً ما يؤكد في دروسه ومؤلفاته بأن المؤمن الحق هو من ينقاد لما جاء في الوحيين، وأن من لم يهتد بنورهما ضل وخسر خسراناً مبيناً...

ويُذكِّر في معرض تقريره لمسائل الاعتقاد؛ وشرحه لأدلتها بهذا الأصل العظيم؛ ويقول: بأن «حقيقة المؤمن أن ينقاد لما أخبر الله به ورسوله من أمور الغيب، وإن حار فيها عقله...»[1]

وأنه: «يجب أن تعرض أقوال الناس وأفعالهم على كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ، فما خالفهما فهو باطل مهما كان...»[2]

ويقول أيضاً: «فعلى المؤمن أن يبني معتقده وعمله على كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ فيجعلهما إماماً له، يستضيء بنورهما ويسيرُ على منهاجهما، فإن ذلك هو الصراط المستقيم الذي أمر الله تعالى به، في قوله: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ ۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ (الأنعام: ١٥٣)، وليحذر مما يسلكه بعض الناس من كونه يبني معتقده

(١) مجموع فتاوى ورسائل ابن عثيمين، (٢/ ١٧).
(٢) المصدر السابق: (١/ ١٥٤).

على مذهب معين، فإذا رأى نصوص الكتاب والسنة على خلافه حاول صرف هذه النصوص إلى ما يوافق ذلك المذهب على وجوه متعسفة! فيجعل الكتاب والسنة تابعين لا متبوعين! وما سواهما إماماً لا تابعاً!! وهذه طريق من طرق أصحاب الهوى، لا أتباع الهدى، وقد ذم الله هذه الطريق في قوله: ﴿ وَلَوِ ٱتَّبَعَ ٱلْحَقُّ أَهْوَآءَهُمْ لَفَسَدَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهِنَّ ۚ بَلْ أَتَيْنَٰهُم بِذِكْرِهِمْ فَهُمْ عَن ذِكْرِهِم مُّعْرِضُونَ ﴾ (المؤمنون: ٧١)».[١]

ويؤكد على أن الكتاب والسنة فيهما ما يزيل كل إشكال والتباس؛ وحينئذٍ يجب الأخذ بكل ما قاله الله ورسوله؛ ويقول: بأن «الخطأ إما من نقص العلم أو الفهم وهذا قصور، أو نقص التدبُّر وهذا تقصير، أما إذا وُفِّق الإنسان بالعلم والفهم وبذل الجهد في الوصول إلى الحق؛ فلا بد أن يصل إليه...»[٢]

ويجعل الشيخ كغيره من علماء أهل السنة والجماعة القرآن هو المصدر الأول في الاعتقاد والتشريع؛ فإذا عارضه حديث في السنة وإن كان أحد الصحيحين فيجب اعتماد ما جاء به القرآن وتقديمه على الحديث...

مثال ذلك حديث: «خلق الله عَزَّ وَجَلَّ التربة يوم السبت، وخلق فيها الجبال يوم الأحد، وخلق الشجر يوم الإثنين، وخلق المكروه يوم الثلاثاء، وخلق النور يوم الأربعاء، وبث فيها الدواب يوم الخميس، وخلق آدم عليه السلام بعد العصر من يوم الجمعة، فى آخر الخلق، وفى آخر ساعة، من ساعات الجمعة فيما بين العصر إلى الليل.» رواه مسلم في صحيحه.[٣]

فهذا الحديث فيه إشكال وهو: أنه لم يذكر فيه خلق السماء والأرض، وجعل

---

(١) مجموع فتاوى ورسائل ابن عثيمين (٣/ ٣٤٦).

(٢) القول المفيد على كتاب التوحيد (٢/ ٦١).

(٣) صحيح مسلم، ح (٢٧٨٩) عن أبي هريرة، رضي الله عنه.

الخلق في سبعة أيام!! والقرآن يبين أن خلق السموات والأرض كان في ستة أيام؟! قال الله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ (الحديد: ٤).

ولذا قال الشيخ في بيانه للإشكال في هذا الحديث الذي يعارض صريح القرآن: «أما حديث: «خلق الله التربة يوم السبت...» إلى آخر الحديث؛ فهذا الحديث رواه الإمام مسلم رحمه الله وقد أنكره العلماء عليه! فهو حديث ليس بصحيح، ولا يصح عن النبي ﷺ؛ لأنه يخالف القرآن الكريم! وكل ما خالف القرآن الكريم فهو باطل؛ لأن الذين رووا نقلة بشر يخطئون ويصيبون، والقرآن ليس فيه خطأ. كله صواب منقول بالتواتر؛ فما خالفه من أي حديث كان فإنه يُحكم بأنه غيرُ صحيح؛ وإن رواه من رواه.. فهذا الحديث مما أنكره أهل العلم رحمهم الله على الإمام مسلم ولا غرابة في ذلك لأن الإنسان بشر، مسلم وغير مسلم؛ كلهم بشر يخطئون، ويصيبون. فعلى هذا لا حاجة أن نتكلم عليه ما دام ضعيفاً فقد كُفيناه.»[1]

وقول الشيخ بأن العلماء أنكروا هذا الحديث على الإمام مسلم؛ حقٌ، فقد أنكره جماعة من الحفاظ، منهم: البيهقي، وابن تيمية، وابن القيم، وابن كثير، وغيرهم، ونقلوا كلام الأئمة المتقدمين بأن هذا الحديث معلول سنداً ومتناً.[2]

---

(١) شرح رياض الصالحين للإمام النووي (٤/ ٥٢٢).

(٢) انظر: الأسماء والصفات، للبيهقي (٢/ ٢٥٦) و: مجموع الفتاوى، لابن تيمية (١٧/ ٢٣٦) و: بدائع الفوائد، لابن القيم (ص٩٢) و: البداية والنهاية، لابن كثير (١/ ١٤)، ويرى بعض العلماء بأن هذا الحديث صحيح لا علة في سنده ولا في متنه!!، انظر تفصيل ذلك بما لا مزيد عليه في كتاب: أحاديث العقيدة المتوهم إشكالها في الصحيحين، د. سليمان الدبيخي، (ص ٣٦٣).

## المطلب الثاني

### التزام الشيخ في بيان ما أشكل من أحاديث الاعتقاد بمنهج السلف الصالح رحمهم الله

لعل من المناسب هنا أن أنقل تفسير الشيخ لمصطلح (السلف) فقد سئل: ما المقصود بالسلف؟ فأجاب رحمه الله تعالى ـ: «السلف؛ معناه المتقدمون، فكل متقدم على غيره فهو سلف له، ولكن إذا أطلق لفظ السلف؛ فالمراد به: القرون الثلاثة المفضلة؛ الصحابة، والتابعون، وتابعوهم، هؤلاء هم السلف الصالح، ومن كان بعدهم وسار على منهاجهم فإنه مثلهم على طريقة السلف، وإن كان متأخراً عنهم في الزمن؛ لأن السلفية تطلق على المنهاج الذي سلكه السلف الصالح رضي الله عنهم...»[١]

وكان يؤكد على اتباع مذهب السلف وسلوك منهجهم، فيقول: «... والإنسان ينبغي له في هذه الأيام أن يسأل الله دائماً الثبات وأن يحرص على سلوك منهج السلف الصالح من الصحابة والتابعين لهم بإحسان...»[٢]

ولما سُئل: عن إمكانية الاجتهاد في أصول الدين وفروعه؟ أجاب جواباً مطولاً، قال في آخره: «...الصحيح أن باب الاجتهاد مفتوح فيما سمي بالأصول أو الفروع، لكن ما خرج عن منهج السلف، فليس بمقبول مطلقا.»[٣]

وثمة مواضع كثيرة يؤكد فيها الشيخ وجوب الالتزام بمنهج السلف الصالح؛

---

(١) فتاوى نور على الدرب (٢/ ٤).

(٢) المصدر السابق (١/ ٣٦).

(٣) مجموع فتاوى ورسائل ابن عثيمين (١٠/ ١٠٨٠).

في فهم نصوص الكتاب والسنة، والمتتبع لمنهجه في تفسير الآيات وشرح الأحاديث؛ وخاصة ما أشكل منها؛ كأحاديث الصفات، يجد ذلك ماثلاً بوضوح تام؛ من ذلك تأكيده على أن السلف كانوا يأخذون بظاهر الأحاديث بعيداً عن التأويل المتكلف الذي يصرفها عن المراد بها بلا دليل.(١)

ويؤكد الشيخ رحمه الله على وجوب الاقتداء بما كان عليه السلف؛ من ذلك قوله عند شرحه لطريقة السلف في نصوص الصفات: «الذي درج عليه السلف في الصفات هو الإقرار والإثبات لما ورد من صفات الله تعالى في كتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، من غير تعرض لتأويله بما لا يتفق مع مراد الله ورسوله، والاقتداء بهم في ذلك واجب...».(٢)

ويقرر الشيخ رحمه الله بأن السلف؛ وهم الصحابة والتابعون وتابعوهم بإحسان؛ أعلم بالحق الذي بَعث اللهُ به رسوله صلى الله عليه وسلم؛ فمن تكلف معنىً لشيء من نصوص القرآن والسنة مخالفاً لما كان عليه السلف؛ فقد أخطأ.(٣)

وربما رجح في شرحه لما أشكل من الأحاديث قولاً على آخر؛ لكون ما رجحه أليق بمذهب السلف؛ وإن كان القول المرجوح له حظ من النظر.(٤)

ولما سُئل عن المصدر لمعرفة العقيدة الصحيحة، وما يقي الإنسان من الزلل في فهم مسائلها؛ نص على الرجوع لأقوال السلف؛ وقال: ليكن المصدر الذي يتلقى العلم منه: «كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، ثم كلام الصحابة رضي الله عنهم، ثم ما قاله الأئمة بعدهم من التابعين وأتباعهم، ثم ما قاله العلماء الموثوق بعلمهم وأمانتهم،

---

(١) انظر: القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى (ص٥١) و: مجموع فتاوى ورسائل ابن عثيمين: (١/ ٢١٠).

(٢) شرح الشيخ للمعة الاعتقاد لابن قدامة (ص ٩).

(٣) انظر: شرح ابن عثيمين لمقدمة التفسير لابن سعدي (ص ٩٠).

(٤) المصدر نفسه: (ص ٧٢).

رحمهم الله...»[1].

وبالجملة فقد كان رحمه الله شديد الالتزام بما كان عليه السلف، حريصاً أن يجتمع الناس على ذلك؛ وهاهو في فتوى له كتبها بيده جواباً لمن سأله عن أناس وقع بينهم جدال في شيء من السنن أدى إلى النزاع والخصومة...! يقول في آخرها: «وعلى كل حال، فأهم شيء عندي أن يتفق الناس على ما كان عليه السلف، وأن لا يقع بينهم شيء من العداوة والبغضاء»[2].

ويقول محذراً من مخالفة منهج السلف في فهم الآيات القرآنية والأحاديث النبوية: «فليحذر المؤمن من إنكار ما دل عليه كتاب الله وسنة رسوله، وأجمع عليه السلف إلى عبارات مجملة غامضة تحتمل من المعاني الحقَ والباطلَ، وليلتزم سبيل السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار»[3].

---

(١) مجموع فتاوى ورسائل ابن عثيمين (٢٦/ ١٦٥) وانظر: (٢٦/ ١٦٧).
(٢) المصدر السابق: (١٦/ ١٥٨).
(٣) المصدر نفسه: (١/ ١٣٢).

## المطلب الثالث

### تأكيد الشيخ على وجوب ردّ المتشابه من الأحاديث إلى المحكم منها؛ لإزالة المشكل

يؤكد الشيخ رحمه الله في معرض بيانه لما أشكل من الأحاديث بأنه يجب حمل المتشابه منها على المحكم، حتى يتبين المراد، وأنه لا يجوز اتباع المتشابه.

ومن ذلك أنه لما سُئل عن الجمع بين ما روي أن أقواماً يدخلون الجنة ولم يسجدوا لله سجدة وما في معناه، وأحاديث كفر تارك الصلاة...أجاب: بأن المراد بهم أناس يجهلون وجوب الصلاة؛ كما لو كانوا في بلاد بعيدة، أو أناس ماتوا فور إسلامهم؛ فلم يتمكنوا من أن يسجدوا لله سجدةً...قال: « وإنما قلنا بذلك لأن هذا الحديث الذي ذكر من الأحاديث المتشابهة، وأحاديث كفر تارك الصلاة من الأحاديث المحكمة البينة، والواجب على المؤمن في الاستدلال بالقرآن أو السنة أن يحمل المتشابه على المحكم، واتباع المتشابه واطراح المحكم، طريقةُ من في قلوبهم زيغ والعياذ بالله...».[1]

ومن الأمثلة الجلية على هذه القاعدة المهمة؛ ما ذكره الشيخ من الجمع بين الأحاديث التي فيها نفي دخول الجنة بالعمل الصالح، كحديث: «اعلموا أنه لن ينجوَ أحدٌ منكم بعمله»[2] والآيات والأحاديث التي فيها أن الجنة لا تنال إلا بالعمل؛ كقوله تعالى: ﴿ادْخُلُوا الْجَنَّةَ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ (النحل: ٣٢)، ونحوها من الآيات، وما في معناها من الأحاديث كحديث: «اعملوا فكل مُيسَّر»[3]، قال الشيخ

(١) مجموع فتاوى ورسائل ابن عثيمين: (١٢/ ٧٠).

(٢) متفق عليه من حديث عائشة، فأخرجه البخاري ح (٦١٠٢) و: مسلم ح (٢٨١٨).

(٣) متفق عليه من حديث علي رضي الله عنه؛ أخرجه البخاري ح (٤٩٤٥) ومسلم ح (٦٩٠١).

في إيضاح ذلك: «الباء في قوله: «بعمله» للمعاوضة، يعني: لو رجعنا للتعويض ما دخل أحدٌ الجنة؛ لأن الإنسان لو حوسب على أدنى نعمةٍ من الله لهلك، لكن برحمة الله تعالى»[1] يشير الشيخ إلى قوله ﷺ: «لا يُدخل أحداً منكم عملُه الجنةَ، ولا يجيره من النار، ولا أنا؛ إلا برحمةٍ من الله.» أخرجه مسلم من حديث جابر رضي الله عنه.[2] وأخرجه البخاري من حديث عائشة رضي الله عنها[3] بلفظ: «سددوا وقاربوا وأبشروا، فإنه لا يُدخل أحداً الجنةَ عملُه» قالوا: ولا أنت يا رسول الله؟! قال: «ولا أنا؛ إلا أن يتغمدني الله بمغفرةٍ ورحمةٍ.».

وقال في موضع آخر: «هذا الثمن ليس على وجه المقابلة، ولكن على وجه السبب؛ لأن الأعمال الصالحة سببٌ لدخول الجنة وليستْ بدلاً»[4]

وما ذكره الشيخ من أن الباء التي نُفي بها دخول الجنة والنجاة من النار؛ هي باء المعاوضة والمقابلة، وليست باء السببية، فالجنة لا تنال بمجرد العمل، وكذا النجاة من النار لا يكون بمجرد ترك المعاصي وفعل الطاعات؛ بل لا بد من مغفرة الله ورحمته؛ وهو ما ذكره عدد من أهل العلم؛ منهم: النووي[5] وابن تيمية[6] وابن القيم[7] وابن كثير[8] وغيرهم.

---

(١) شرح السفارينية (٢/ ١٠٤)

(٢) ح (٧٢٩٩)

(٣) ح (٦٤٦٧)

(٤) القول المفيد: (٢/ ٢٥٩)

(٥) في: شرح مسلم (٩/ ١٩٧)

(٦) في: جامع الرسائل والمسائل (١/ ١٤٣-١٥٢) و: مجموع الفتاوى (١١/ ٢٥٦).

(٧) في: مفتاح دار السعادة (١/ ٨)

(٨) في: تفسيره (٤/ ٢٠٤).

## المطلب الرابع

### تأكيد الشيخ على أنه لا يمكن أن يقع تعارض أو تناقض بين الأحاديث الثابتة

عندما يُسأل الشيخ عن بعض الأحاديث؛ فيتلمس من السائل توهم التعارض بينهما؛ يؤكد رَحِمَهُ اللَّهُ في مقدمة جوابه ألا تعارض في كلام الله تعالى أو كلام رسوله ﷺ.

من ذلك أنه سُئل مرةً عن الجمع بين حديث جبريل الذي فسر فيه النبي، ﷺ الإيمان بقوله: «أن تؤمن بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، وتؤمن بالقدر خيره وشره»[1]، وحديث وفد عبد القيس الذي فسر فيه النبي ﷺ، الإيمان بقوله: «شهادة أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وأداء الخمس من الغنيمة».[2]؟

فأجاب بقوله: «قبل الإجابة على هذا السؤال أود أن أقول: إن الكتاب والسنة ليس بينهما تعارض أبداً، فليس في القرآن ما يناقض بعضه بعضاً، وليس في السنة الصحيحة عن رسول الله ﷺ، ما يناقض بعضه بعضاً».[3] وأحياناً يصدر جوابه بقوله: بأن الأحاديث: «متفقة مؤتلفة وليست بمختلفة».[4]

ولتأكيد هذا المعنى الذي أشار إليه الشيخ ألف جماعةٌ من الأئمة في مشكل الحديث ومختلفه؛ يقول ابن قتيبة في مقدمة كتابه (تأويل مختلف الحديث)[5]:

(١) أخرجه: البخاري، ح (٤٧٧٧) عن أبي هريرة رضي الله عنه، ومسلم ح (١٠٢) عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

(٢) متفق عليه: البخاري ح(٥٣) ومسلم ح(١٢٤) من حديث ابن عباس رضي الله عنه.

(٣) مجموع فتاوى ورسائل ابن عثيمين: (١/ ٥٢).

(٤) المصدر نفسه: (١/ ٦٢).

(٥) (ص ١١٧).

«ونحن لم نرد في هذا الكتاب أن نرد على الزنادقة والمكذبين بآيات الله ورسله، وإنما كان غرضنا الرد على من ادعى على الحديث التناقض والاختلاف، واستحالة المعنى من المنتسبين إلى المسلمين.». وكذا ذكر الإمام الطحاوي في كتابه (شرح مشكل الآثار)[1] بأن غرضه من تأليف هذا الكتاب؛ نفي ما قد يتوهمه بعض الناس من التناقض والاضطراب في حديث رسول الله ﷺ.

(١) المقدمة (١/ ٣).




## المطلب الخامس

## تأكيد الشيخ على وجوب الأخذ بظاهر الكتاب والسنة دون تحريف ولا تعطيل

بيَّن الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ المرادَ بظاهر النصوص؛ بقوله: إنه «ما يتبادر منها من المعاني بحسب ما تضاف إليه، وما يحتف بها من القرائن.»[1]

والغالب أن الإشكال في فهم نصوص الكتاب والسنة ناتج عن اختلاف مواقف الناس من ظاهرها؛ وأنه يجب إجراؤها على ظاهرها، وأن ظاهرها مراد؛ وهذا هو مذهب السلف أهل السنة الجماعة، بينما يرى مخالفوهم بأن الظاهر غير مراد، وانقسموا فبعضهم قال: ظاهرها غير مراد ونتوقف فيه؛ وبعضهم يرى أن ظاهرها غير مراد وحينئذٍ يجب تأويلها.!!

وقد انتهج الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ اللَّهُ منهج السلف؛ بأن ظاهر نصوص الكتاب والسنة مرادٌ، وأنه يجب إجراؤها على ظاهرها، ولا يجوز صرفها عن الظاهر إلا بدليل، وأنه لا يمكن أن يكون ظاهرُها باطلاً أو متناقضاً...وأن بيان ما خفي من معانيها لا يعني أن ظاهرها غير مراد.

ويؤكد بأن هذا هو مذهب السلف أهل السنة والجماعة، ذكر ذلك في أعظم ما جاءت به النصوص من إثبات صفات الله تعالى؛ على الوجه الذي يليق بجلاله وعظمته.[2]

يقول الشيخ: «وإذا جاء اللفظ في القرآن والسنة ولم يرد عن السلف تفسيره بما يخالف ظاهره فالأصل أنهم أبقوه على ظاهره واعتقدوا ما يدل عليه».[3]

---

(١) القواعد المثلى: (ص ٦٧).

(٢) المصدر السابق (ص٧١)، وانظر: القول المفيد: (٢/ ٣٧).

(٣) مجموع فتاوى ورسائل ابن عثيمين: (١/ ٢٤).

## المبحث الثاني

## أبرز الطرق التي سلكها الشيخ في تعامله مع أحاديث الاعتقاد التي ظاهرها الإشكال وعدم وضوح المراد

وفيه مطالب:

- **المطلب الأول:** تصريح الشيخ بنفي الإشكال في الحديث...

- **المطلب الثاني:** بيان الشيخ بأن توهم المعنى الخاطئ لبعض الأحاديث المشكلة قد يكون مبنياً على فهم غير صحيح لبعض مسائل الشرع.

- **المطلب الثالث:** في معرض بيان الشيخ للإشكال ينبه إلى خطأ من أخطأ في فهم الحديث، ويرده.

- **المطلب الرابع:** بيان الشيخ للإشكال في الحديث بسياق الحديث ذاته، أو بعض ألفاظه.

- **المطلب الخامس:** إيضاح الشيخ للإشكال في الحديث؛ بحديث آخر في ذات الموضوع.

- **المطلب السادس:** رد الشيخ للإشكال في الحديث؛ لعلة في سنده أو متنه.

- **المطلب السابع:** إيضاح الشيخ لما أشكل بالاعتماد على دلالة اللغة.

- **المطلب الثامن:** إيضاح الشيخ للإشكال بالاعتماد على ما دل عليه العقل أو الحس.

- **المطلب التاسع:** إيضاح الشيخ للإشكال بالمأثور عن السلف.

## المطلب الأول

### تصريح الشيخ بنفي الإشكال في الحديث، أثناء تعرضه لبيانه

توهُّم الإشكال في الحديث يجري من بعض الناس وإن كان من أهل العلم والفهم وقد لا يكون الأمر كذلك؛ فلا يعد الحديث من الأحاديث المشكلة أصلاً!.

ولذا فقد كان من منهج الشيخ رحمه الله أنه كثيراً ما يصرح في مقدمة جوابه بنفي الإشكال في الحديث؛ كما في جوابه لمن سأله عن الجمع بين قول النبي ﷺ: «من نوقش الحساب عذب»[1]، وقوله ﷺ: «إن الله يدني المؤمن، فيضع عليه كنفه ويستره، فيقول: أتعرف ذنب كذا ؟ أتعرف ذنب كذا ؟ فيقول: نعم، أي رب، حتى إذا قرره بذنوبه، ورأى في نفسه أنه هلك قال: سترتها عليك في الدنيا، وأنا أغفرها لك اليوم، فيعطى كتاب حسناته»[2].

قال الشيخ: «ليس في هذا إشكال...» ثم بيَّن الفرق بين المناقشة، والسؤال لمجرد التقرير بالذنب لا على وجه المحاسبة...[3]

وعند شرحه للدعاء المأثور في زيارة المقابر والسلام على أهلها؛ يقول: «واختلف العلماء، رحمهم الله، لماذا قال: «وإنا إن شاء الله بكم لاحقون» وهو أمر معلوم متيقن؟ والصحيح أنه لا إشكال في هذا. فإن معنى التعليق هنا: أننا إذا لحقنا بكم نلحق بمشيئة الله متى شاء لحقنا بكم؛ لأن الأمر أمره، والملك ملكه، هو الذي يدبر عز وجل».[4]

---

(١) متفق عليه: البخاري ح(١٠٣) ومسلم ح(٧٤٠٦) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٢) متفق عليه: البخاري ح(٢٤٤١) ومسلم ح(٧١٩١) عن ابن عمر رضي الله عنهما.

(٣) مجموع فتاوى ورسائل ابن عثيمين: (٢/ ٣٧).

(٤) شرح رياض الصالحين (٣/ ٨٤).

ولما سُئل عن: القول بتكفير تارك الصلاة المقرِّ بوجوبها مع أن حديث عبادة بن الصامت لم يصرِّح فيه بكفر تارك الصلاة، ونص الحديث: «خمس صلوات فرضهن الله تعالى، من أحسن وضوءهن، وصلاتهن لوقتهن، وأتم ركوعهن وخشوعهن، كان له على الله عهد أن يغفر له، ومن لم يفعل؛ فليس له على الله عهد، إن شاء غفر له، وإن شاء عذبه». رواه أحمد، وأبو داود.؟

فأجاب بقوله: «الحديث لا إشكال فيه مع القول بتكفير تارك الصلاة؛ لأن النبي ﷺ قال: «من أحسن وضوءهن، وأتم ركوعهن وخشوعهن»، ثم قال: «ومن لم يفعل...الخ»، أي: ومن لم يحسن الوضوء، ولم يتم الركوع، والخشوع، وهذا أخص من مجرد الترك، فيكون المراد به من لم يفعلهن مطلقاً.»[1]

وسئل الشيخ عن الجمع بين حديث أبي هريرة في النزول، وبين الواقع إذ الليل يكون في المشرق ويكون نهاراً في المغرب؟

فصدر الشيخ جوابه بقوله: «لا إشكال في ذلك بحمد الله تعالى حتى يطلب الجمع ! فإن هذا الحديث من صفات الله تعالى الفعلية، والواجب علينا نحو صفات الله تعالى سواءً أكانت ذاتيةً كالوجه واليدين، أم معنويةً كالحياة والعلم، أم فعليةً كالاستواء على العرش والنزول إلى السماء الدنيا فالواجب علينا نحوها ما يلي:

١) الإيمان بها على ما جاءت به النصوص من المعاني والحقائق اللائقة بالله تعالى.

٢) الكف عن محاولة تكييفها تصوراً في الذهن، أو تعبيراً في النطق؛ لأن ذلك من القول على الله تعالى بلا علم...»[2]

(١) مجموع فتاوى ورسائل ابن عثيمين (١٢/ ٥١).
(٢) المصدر السابق (١/ ٢١٥).

ومواضع أخرى كثيرةٌ يُسأل الشيخُ عن أحاديث يُتوهم فيها إشكال؛ فيذكر في بداية جوابه عنها ألا إشكال فيها، حتى يُرسخ في عقول الناس أن كلام المصطفى عليه الصلاة والسلام لا يمكن أن يتضمن إشكالاً؛ يفضي إلى الاضطراب والاختلاف والتنافر.

## المطلب الثاني

### بيان الشيخ بأن توهم المعنى الخاطئ لبعض الأحاديث المشكلة قد يكون مبنياً على فهم غير صحيح لبعض مسائل الشرع

بعض الناس قد يظن بأن حديثاً ما يعتبر من الأحاديث المشكلة؛ وذلك لما استقر عنده من فهم خاطئ لمسألة من مسائل العلم، وإن كانت من المسائل التي اختلف فيها العلماء.

والشيخ رحمه الله ينبه على ذلك؛ كما في جوابه على من سأله: كيف يحاسَب الكافر يوم القيامة، وهو غير مطالب بالتكاليف الشرعية ؟.

فأجاب بقوله: «هذا السؤال مبني على فهم ليس بصحيح، فإن الكافر مطالب بما يطالب به المؤمن، لكنه غير ملزم به في الدنيا، ويدل على أنه مطالب قوله تعالى: ﴿إِلَّآ أَصۡحَٰبَ ٱلۡيَمِينِ (٣٩) فِي جَنَّٰتٖ يَتَسَآءَلُونَ (٤٠) عَنِ ٱلۡمُجۡرِمِينَ (٤١) مَا سَلَكَكُمۡ فِي سَقَرَ (٤٢) قَالُواْ لَمۡ نَكُ مِنَ ٱلۡمُصَلِّينَ (٤٣) وَلَمۡ نَكُ نُطۡعِمُ ٱلۡمِسۡكِينَ (٤٤) وَكُنَّا نَخُوضُ مَعَ ٱلۡخَآئِضِينَ (٤٥) وَكُنَّا نُكَذِّبُ بِيَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾ (المدثر: ٣٩ - ٤٦).

فلولا أنهم عوقبوا بترك الصلاة، وترك إطعام المساكين ما ذكروه؛ لأن ذكره في هذه الحال لا فائدة منه، وذلك دليل على أنهم يعاقبون على فروع الإسلام، وكما أن هذا هو مقتضى الأثر، فهو أيضاً مقتضى النظر، فإذا كان الله تعالى يعاقب عبده المؤمن على ما أخل به من واجب في دينه فكيف لا يعاقب الكافر ؟، بل إني أزيدك أن الكافر يعاقب على كل ما أنعم الله به عليه من طعام وشراب وغيره، قال تعالى: ﴿لَيۡسَ عَلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ جُنَاحٞ فِيمَا طَعِمُوٓاْ إِذَا مَا ٱتَّقَواْ وَّءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ ثُمَّ ٱتَّقَواْ وَّءَامَنُواْ ثُمَّ ٱتَّقَواْ وَّأَحۡسَنُواْۚ وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلۡمُحۡسِنِينَ﴾ (المائدة: ٩٣)، فمنطوق الآية رفع الجناح عن المؤمنين فيما طعموه، ومفهومها وقوع الجناح على الكافرين فيما

طعموه، وكذلك قوله تعالى: ﴿ قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ ٱللَّهِ ٱلَّتِىٓ أَخْرَجَ لِعِبَادِهِۦ وَٱلطَّيِّبَٰتِ مِنَ ٱلرِّزْقِ ۚ قُلْ هِىَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ﴾ (الأعراف: ٣٢)، فإن قوله: ﴿ قُلْ هِىَ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ﴾ دليل على أن غير المؤمن ليس له حق في أن يستمتع بها في الدنيا.

أقول: ليس له حق شرعي، أما الحق بالنظر إلى الأمر الكوني وهو أن الله سبحانه وتعالى- خلقها، وانتفع بها هذا الكافر، فهذا أمر لا يمكن إنكاره، فهذا دليل على أن الكافر يحاسب حتى على ما أكل من المباحات وما لبس، وكما أن هذا مقتضى الأثر فإنه مقتضى النظر، إذ كيف يحق لهذا الكافر العاصي لله الذي لا يؤمن به كيف يحق له عقلاً أن يستمتع بما خلقه الله ﷻ وما أنعم الله به على عباده، وإذ تبين لك هذا، فإن الكافر يحاسب يوم القيامة على عمله، ولكن حساب الكافر يوم القيامة ليس كحساب المؤمن؛ لأن المؤمن يحاسب حساباً يسيراً، يخلو به الرب ﷻ ويقرره بذنوبه حتى يعترف، ثم يقول له ـ سبحانه وتعالى ـ: «قد سترتها عليك في الدنيا، وأنا أغفرها لك اليوم»[١].

أما الكافر والعياذ بالله فإن حسابه أن يقرر بذنوبه، ويخزى بها على رءوس الأشهاد: ﴿ وَيَقُولُ ٱلْأَشْهَٰدُ هَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ كَذَبُوا۟ عَلَىٰ رَبِّهِمْ ۚ أَلَا لَعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ (هود: ١٨)[٢].

---

(١) سبق تخريجه قريباً.

(٢) مجموع فتاوى ورسائل ابن عثيمين (٣/ ١٤١).





## المطلب الثالث

### في معرض بيان الشيخ للإشكال ينبه إلى خطأ من أخطأ في فهم الحديث، ويرده

إذا بسط الشيخ الكلام في شرح الحديث المشكل؛ فإنه يشير إلى بعض ما قيل في شرح ذلك الحديث ويبين مدى صحة ذلك القول، وربما ناقش الأقوال، وذكر ما ترجح عنده.

مثاله أن الشيخ لما تعرض لشرح حديث: «لا عدوى ولا طيرة...» الحديث[1] بعد أن ذكر بيان الإشكال وسيأتي ذكره في موضعه قال: وهذا الجمع الذي أشرنا إليه هو أحسن ما قيل في الجمع بين الأحاديث» يعني الأحاديث التي فيها إثبات وقوع العدوى؛ والأحاديث التي فيها نفيها...قال: «وادعى بعضهم النسخ! فمنهم من قال: إن الناسخ قوله: «لا عدوى» والمنسوخ قوله: «فِرَّ من المجذوم»[2] و: «لا يُورِدُ مُمرِضٌ على مُصِحٍّ»[3] وبعضهم عكس! والصحيح أنه لا نسخ؛ لأن من شروط النسخ تعذرَ الجمع، وإذا أمكن الجمعُ وجب الرجوعُ إليه؛ لأن في الجمع إعمالَ الدليلين، وفي النسخ إبطال أحدهما، وإعمالهما أولى من إبطال أحدهما؛ لأننا اعتبرناهما وجعلناهما حجةً، وأيضا الواقع يشهد أنه لا نسخ».[4]

وممن ذَكَرَ من العلماء إبطالَ النسخ هنا؛ الإمامُ ابنُ القيم[5] والشيخُ سليمان بن عبدالله آل الشيخ[6] وغيرهما.

(١) متفق عليه: البخاري ح (٥٧٠٧) ومسلم ح (٥٩١٩) عن أبي هريرة رضي الله عنه.
(٢) أخرجه: البخاري ح(٥٧٠٧) عن أبي هريرة رضي الله عنه.
(٣) متفق عليه: البخاري (٥٧٧١) ومسلم ح(٥٩٢٢) عن أبي هريرة رضي الله عنه.
(٤) القول المفيد على كتاب التوحيد: (١/ ٥٦٦).
(٥) في: تهذيب سنن أبي داود وإيضاح مشكلاته (٢/ ٢٥٣).
(٦) في: تيسير العزيز الحميد شرح كتاب التوحيد (ص٣٧٣).

## المطلب الرابع

### بيان الشيخ للإشكال في الحديث بسياق الحديث ذاته، أو بعض ألفاظه.

قد يظهر للناظر في الحديث إشكال؛ فإذا تأمله رأى أن في الحديث ذاته أو في بعض ألفاظه ما يزيل الإشكال، ويوضح المراد. وقد كان الشيخ رحمه الله دقيق التأمل في الحديث؛ فإذا تبين له المراد في سياقه أبداه، وبين ألا إشكال فيه.

**مثاله**: بيان الشيخ للحديث القدسي الذي قال الله تعالى فيه: «يا ابن آدم مرضت فلم تعدنى. قال يا رب كيف أعودك وأنت رب العالمين؟ قال أما علمت أن عبدى فلاناً مرض فلم تعده أما علمت أنك لو عدته لوجدتنى عنده؟ يا ابن آدم استطعمتك فلم تطعمنى. قال يا رب وكيف أطعمك وأنت رب العالمين؟ قال أما علمت أنه استطعمك عبدى فلان فلم تطعمه أما علمت أنك لو أطعمته لوجدت ذلك عندى؟ يا ابن آدم استسقيتك فلم تسقنى. قال يا رب كيف أسقيك وأنت رب العالمين؟ قال استسقاك عبدى فلان فلم تسقه أما إنك لو سقيته وجدت ذلك عندى»[1].

ذكر الشيخ؛ بأن هذا الحديث «يُفسَّرُ بما فسَّرَه به المتكلمُ به؛ وهو الله عز وجل فقوله تعالى: «مرضتُ، واستطعمتُك، واستسقيتُك» بيَّنه اللهُ تعالى بنفسه، حيث قال: «أما علمت أن عبدي فلاناً مرض، وأنه استطعمك عبدي فلان، واستسقاك عبدي فلان» وهو صريح في أن المراد به مرضُ عبدٍ من عباد الله، واستطعامُ عبدٍ من عباد الله، واستسقاءُ عبدٍ من عباد الله، والذي فسَّره بذلك هو الله المتكلم به، وهو أعلم بمراده.... وإنما أضاف الله ذلك إلى نفسه أولاً للترغيب والحث، كقوله تعالى :

(١) أخرجه: مسلم ح (٦٧٢١) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

﴿ مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقْرِضُ ٱللَّهَ ﴾ (الحديد: ١١)...».[١]

وما ذهب إليه الشيخ في تفسير هذا الحديث ذكره أهل العلم؛ كالقاضي أبي يعلى[٢] وشيخ الإسلام ابن تيمية [٣] وابن القيم[٤]وغيرهم.

ومن الأمثلة على ذلك بيان الشيخ لحديث الولي؛ وهو حديث قدسي؛ يقول الله فيه: «... وما يزال عبدي يتقرب إلي بالنوافل حتى أحبه؛ فإذا أحببته؛ كنت سمعه الذي يسمع به، وبصره الذي يبصر به، ويده التي يبطش بها، ورجله التي يمشي بها، وإن سألني لأعطينه، ولئن استعاذني لأعيذنه.»[٥].

ذكر الشيخ في بيانه لهذا الحديث أنه لا يمكن أن يكون معناه أن الله تعالى يكون سمعَ الولي وبصره ويده...بل سياق الحديث كما يقول الشيخ: «يدل على اثنين متباينين، كل واحد منهما غير الآخر. وهذا يمنع أن يكون أحدهما وصفاً في الآخر أو جزءًا من أجزائه؛ فأثبت عبدًا ومعبودًا، ومتقرِّباً ومتقرَّباً إليه، ومحِبّاً ومحبوباً، وسائلاً ومسؤولاً...»

فيكون المراد بالحديث: «أن الله تعالى يسدد الولي في سمعه وبصره ويده ورجله، بحيث يكون إدراكه وعمله لله وبالله وفي الله»[٦]

وبهذا التفسير الواضح البين، فسره العلماء مثل: ابن القيم[٧]وابن رجب[٨]وابن

(١) القواعد المثلى: ( ص ٧٦ ـ ٧٧).

(٢) في: إبطال التأويلات (١/ ٢٢٤)

(٣) في: درء تعارض العقل والنقل (١/ ١٥٠).

(٤) في: مدارج السالكين (٣/ ٤٢٩).

(٥) أخرجه: البخاري ح(٦٥٠٢) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٦) القواعد المثلى: (ص ٦٨ ـ ٦٩) و: شرح رياض الصالحين (١/ ٤٤٩) و: التعليقات على الأربعين النووية (ص١١٨).

(٧) في: الجواب الكافي (ص٣١٧)

(٨) في: جامع العلوم والحكم (٢/ ٣٤٥)

حجر[1] وغيرهم.

ويؤكد الشيخ على وجوب مراعاة سياق الحديث لفهم المراد منه؛ وأن سياقه يمنع الفهم الخاطئ... مثاله ما ذكره الشيخ؛ ردًّا على من فهم من حديث: «يؤذيني ابن آدم يسب الدهر وأنا الدهر؛ بيدي الأمر، أقلِّب الليلَ والنهارَ.»[2] بأن الدهر من أسماء الله تعالى!! فيقول الشيخ: «إن سياق الحديث يأبى ذلك، لأنه قال: «أقلِّب الليلَ والنهارَ» والليل والنهار هما الدهر؛ فكيف يمكن أن يكون المقلَّب بفتح اللام هو المقلِّب بكسر اللام ؟!...فقوله: «وأنا الدهر»: أي: مدبر الدهر ومصرفه». [3]

وهذا ما ذكره العلماء في شرحهم لهذا الحديث؛ كالإمام الطبري[4] والإمام النووي[5] والإمام ابن قتيبة[6] وشيخ الإسلام ابن تيمية[7] والحافظ ابن كثر[8] وغيرهم.

وكان من منهج الشيخ أن يبين الحديث المشكل ببعض الألفاظ التي ورد بها؛ كما في جوابه لمن سأله عن كيفية الجمع بين قول النبي ﷺ: «إن أشد الناس عذابًا يوم القيامة الذين يضاهون بخلق الله »[9] وبين كون المشرك أشد الناس عذابًا يوم القيامة؟ فأجاب بقوله: «...أن الحديث على تقدير (مِنْ) أي: إن من أشد الناس عذاباً. بدليل أنه قد جاء بلفظ: «إن من أشد الناس عذابًا» فيحمل ما حُذفتْ منه

(١) في: فتح الباري (١١/ ٣٤٤) وانظر تفصيل ذلك في: قطر الولي للشوكاني (ص ٤٢٨-٤٣٥).

(٢) متفق عليه: البخاري ح(٤٨٢٦) ومسلم ح(٦٠٠٠) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) القول المفيد: (٢/ ٢٤٥).

(٤) في: جامع البيان في تفسير القرآن (١١/ ٢٦٣)

(٥) في: شرح صحيح مسلم (٧/ ٤١٩)

(٦) في: تأويل مختلف الحديث (ص٢٠٧)

(٧) في: مجموع الفتاوى (٢/ ٤٩٤)

(٨) تفسير القرآن العظيم (٤/ ٢٣١)

(٩) متفق عليه: البخاري ح(٥٩٥٤) ومسلم ح(٥٦٤٩) من حديث عائشة رضي الله عنها.

على ما ثَبَتَتْ فيه.»[1]

وممن أشار إلى هذا الجمع من العلماء؛ الإمام الطحاوي[2] وإن كان الشيخ رحمه الله رجح بأن الأشديَّة نسبية، أي: المصورون أشد الناس عذاباً بالنسبة للعصاة الذين لم تبلغ معصيتهم الكفر، لا بالنسبة لجميع الناس[3]، وهذا ما رجحه الإمام ابن تيمية.[4]

(١) مجموع فتاوى ورسائل ابن عثيمين: (٢/ ٢٨٢).
(٢) في: مشكل الآثار (٩/ ٤٤٥)
(٣) القول المفيد (٢/ ٢٤٦)
(٤) انظر: مجموع الفتاوى (٢/ ٢٨٢).

## المطلب الخامس

### إيضاح الشيخ للإشكال في الحديث؛ بحديث آخر في ذات الموضوع

بعض الأحاديث التي يتوهم بعض الناس أنها من الأحاديث المشكلة، أو قد يُفهم منها غير المراد بها؛ يكون سببه عدم الاطلاع على أحاديث أخرى في ذات الموضوع؛ حيث يتبين من خلالها ما أراده الشارع.

ومن منهج الشيخ رحمه الله أنه يبين المراد من الحديث مما يزيل الإشكال المتوهم؛ وذلك بذكر أحاديث في الموضوع ذاته تدل على المراد.

مثاله: أنه لما تعرض لشرح حديث: «لا عدوى ولا طيرة...»[1] ذكر بأن هذا النفي «ليس نفياً للوجود؛ لأنها موجودة ولكنه نفي للتأثير؛ فالمؤثر هو الله... ويدل لوجودها قوله صلى الله عليه وسلم: «لا يورد ممرض على مصح».[2] أي: لا يورد صاحب الإبل المريضة على صاحب الإبل الصحيحة؛ لئلا تنتقل العدوى. وقوله صلى الله عليه وسلم: «فر من المجذوم فرارك من الأسد»[3]... فيه إثبات لتأثير العدوى، لكن تأثيرها ليس أمراً حتمياً، بحيث تكون علة فاعلة! وأمر النبي صلى الله عليه وسلم بالفرار، وأن لا يورد ممرض على مصح؛ من باب تجنب الأسباب، لا من باب تأثير الأسباب بنفسها؛ فالأسباب لا تؤثر بنفسها...».[4]

وهذا الجمع الذي بينه الشيخ ذكره غيرُ واحدٍ من العلماء؛ كالخطابي[5] وابن بطال[6] والنووي[7] وابن الأثير[8] وابن حجر[9] وغيرهم.

(١) تقدم تخريجه.
(٢) تقدم تخريجه.
(٣) تقدم تخريجه.
(٤) القول المفيد: (٢/ ٥٦٤).
(٥) في: معالم السنن (٤/ ٢٣٣).
(٦) في: شرح صحيح البخاري (٩/ ٤١١).
(٧) في: شرح صحيح مسلم (٧/ ٣٦٧).
(٨) في: النهاية في غريب الحديث (٣/ ٤٢١).
(٩) في: فتح الباري (١٠/ ١٠٦).

## المطلب السادس
## ردُّ الشيخ للإشكال في الحديث لعلة في سنده أو متنه

بعض الأحاديث المشكلة لم تثبت بإسناد صحيح، وكان الشيخ رحمه الله يبين عند ذكره أو سؤاله عن شيئ من الأحاديث التي فيها إشكال؛ بأنها أحاديث لا تثبت، وحينئذٍ فلا حاجة للخوض في معناها..

**مثاله:** حديث: «الحجر الأسود يمين الله في الأرض»[1] قال رحمه الله: «الجواب عنه: أنه حديث باطل، لا يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم. قال ابن الجوزى في (العلل المتناهية): «هذا حديث لا يصح». وقال ابن العربي: «حديث باطل، فلا يلتفت إليه». وقال شيخ الإسلام ابن تيميه: «رُوى عن النبي صلى الله عليه وسلم بإسناد لا يثبت» وعلى هذا: فلا حاجة للخوض في معناه».[2]

وقد يكون في الحديث المشكل علة في المتن، أو في بعض ألفاظه اختلاف؛ وحينئذٍ ينبه الشيخ على ذلك في معرض بيانه للحديث؛ ويذكر أنه إن ثبت الاختلاف في لفظه على بعض رواته؛ فلا إشكال والحالة هذه، وهو لا يترك احتمال ثبوت اللفظ لا سيما إن كان الحديث مخرجاً في الصحيحين أو أحدهما؛ فيشير إلى معناه إن ثبت اللفظ الذي فيه إشكال.

مثال ذلك؛ بيانه للإشكال بين قوله صلى الله عليه وسلم: «إن المقسطين عند الله على منابر من نور عن يمين الرحمن عز وجل، وكلتا يديه يمين...»[3] وقولِه صلى الله عليه وسلم: «ثم يطوي الأرضين

(١) أخرجه: الخطيب البغدادي في: تاريخ بغداد ( ٦ / ٣٢٨ ) وعنه ابن الجوزي في: العلل المتناهية ( ٢ / ٨٤ / ٩٤٤ ) عن جابر رضي الله عنه.

(٢) القواعد المثلى: (ص ٥٠).

(٣) أخرجه: مسلم ح (٤٨٢٥) عن عبدالله بن عمرو رضي الله عنه.





السبعَ، ثم يأخذهن بشماله»!.(١)

يقول الشيخ جواباً على هذا: «كلمة «بشماله» اختلف فيها الرواة: فمنهم من أثبتها، ومنهم من أنكرها، وقال: لا تصح عن رسول الله ﷺ! وأصل هذه التخطئة هو ما ثبت في صحيح مسلم أن الرسول ﷺ قال: «إن المقسطين عند الله على منابر من نور عن يمين الرحمن ﷻ، وكلتا يديه يمين...» وهذا يقتضي أنه ليس هناك يد يمين ويد شمال.

قال: «ولكن قد روى مسلم في صحيحه إثبات الشمال لله تعالى،(٢) فإذا كانت محفوظة فهي عندي لا تنافي «كلتا يديه يمين » لأن المعنى أن اليد الأخرى ليست كيد الشمال بالنسبة للمخلوق ناقصة عن اليد اليمنى، فقال: «كلتا يديه يمين »، أي ليس فيهما نقص. فلما كان الوهم ربما يذهب إلى أن إثبات الشمال يعني النقص في هذه اليد دون الأخرى؛ قال: «كلتا يديه يمين »، ويؤيده قوله: «المقسطون على منابر من نور على يمين الرحمن» فإن المقصود بيان فضلهم ومرتبتهم وأنهم على يمين الرحمن سبحانه.. والواجب علينا أن نقول: إن ثبتت عن رسول الله ﷺ نؤمن بها، وإن لم تثبت فنقول: كلتا يديه يمين».(٣)

وتردد الشيخ في إثبات لفظة (الشمال) للرب ﷻ، إشارةً إلى الخلاف في ثبوتها عن النبي ﷺ، حيث إن بعض علماء الحديث ضعف هذه الرواية، منهم: الحافظ البيهقي، والشيخ الألباني، وغيرهما.(٤) ورجحوا رواية: «كلتا يديه يمين»

---

(١) أخرجه: مسلم ح (٧٢٢٨) عن ابن عمر رضي الله عنه.

(٢) ونصه: «يطوي الله السموات يوم القيامة، ثم يأخذهن بيده اليمنى، ثم يقول: أنا الملك، أين الجبارون، أين المتكبرون، ثم يطوى الأرضين بشماله... «صحيح مسلم، ح (٧٢٢٨) عن ابن عمر رضي الله عنهما.

(٣) مجموع فتاوى ورسائل ابن عثيمين (١/ ٦٥).

(٤) انظر: الأسماء والصفات (٢/ ٥٥) و: سلسلة الأحاديث الصحيحة، للألباني ح (٤٩) وانظر كذلك: كتاب التوحيد، لابن خزيمة (١/ ١٥٩).

وقالوا: بأن رواية: «بشماله» شاذة؛ وقد تفرد بها عمر بن حمزة بن عبدالله بن عمر بن الخطاب عن سالم عن ابن عمر، وعمر بن حمزة ضعيف، وقد روى الحديث ذاته البخاري من طريق عبيد الله عن نافع عن ابن عمر، وعند مسلم من طريق عبيدالله بن مقسم عن ابن عمر، وليس عندهما لفظة (الشِّمال).!! قالوا: ويؤيد ذلك رواية أن الحديث رواه أبو داود في سننه[1] وقال: «بيده الأخرى» بدل: «بشماله»؛ وهو الموافق لقوله: «وكلتا يديه يمين».

---

(١٠٥) سنن أبي داود ح (٤٧٣٤).

## المطلب السابع
### إيضاح الشيخ لما أشكل من الأحاديث بالاعتماد على دلالة اللغة

يقرر الشيخ رحمه الله في كثير من المواضع التي يبين فيها معاني الأحاديث؛ بأنه يجب الرجوع في ذلك إلى دلالة اللغة العربية، التي نزل بها القرآن وتكلم بها النبي صلى الله عليه وسلم.

فكان من منهجه في بيان الأحاديث المشكلة وفهم المراد منها؛ أن يرجع إلى معاجم اللغة العربية، وينقل كلام علماء اللغة في اللفظ الذي قد يشكل فهمه، أو يفهم على غير ما أريد به.

**مثاله:** شرحه لحديث: «إني أجد نَفَسَ الرحمن من قِبَل اليمن»[1].

قال الشيخ: «النفَس: اسم مصدر يُنفس تنفيساً، مثل فرّج يُفرج تفريجاً وفَرَجاً. هكذا قال أهل اللغة، كما في «النهاية» و «القاموس» و «مقاييس اللغة»، قال في مقاييس اللغة: «النَّفس: كل شيء يفرج به عن مكروب» فيكون معنى الحديث: أن تنفيس الله تعالى عن المؤمنين يكون من أهل اليمن. قال شيخ الإسلام ابن تيميه: «وهؤلاء هم الذين قاتلوا أهل الردة، وفتحوا الأمصار، فبهم نَفَّسَ الرحمن عن المؤمنين الكربات». [2]

---

(١) أخرجه: أحمد في المسند (٢/ ٥٤١) و: الطبراني في المعجم الأوسط ح (٤٦٦١) عن أبي هريرة رضي الله عنه، وأخرجه: البيهقي في: الأسماء والصفات (٢/ ٣٩١) عن سلمة بن نفيل السكوني، وصححه الألباني كما في السلسلة الصحيحة، ح (٣٣٦٧)، وقال إنه سبق أن حكم على الحديث بالضعف فذكره في: السلسلة الضعيفة برقم (١٠٩٧) ثم تبين له أنه: صحيح.

(٢) القواعد المثلى: (ص ٥١ـ٥٢)، وانظر: (٦/ ٣٩٨) من: «مجموع الفتاوى» لابن تيمية، وانظر: معجم مقاييس اللغة: (٥/ ٤٦٠) و: النهاية في غريب الحديث، لابن الأثير (٥/ ٢٠٣) و: القاموس، للفيروز آبادي (ص٤٠٥).



وممن ذكره بالمعنى الذي نقله الشيخ عن ابن تيمية؛ ابنُ قتيبة[1] والأزهريُّ[2] و البغويُّ[3] وغيرهم.

ويؤكد الشيخ بأن نصوص الكتاب والسنة جعلها الله بلسان عربي؛ وحينئذٍ يجب الإيمان بظاهرهما حسب ما يقتضيه اللسان العربي؛ إلا أن يَرِدَ دليلٌ شرعي صحيح يوجب صرفه عن مقتضى اللغة إلى مقتضى الشرع؛ فيجب اتباع ما دل عليه الشرع في ذلك.

وهكذا في الأحاديث المشكلة يجب أن يكون شرحها وبيانها على ما تقتضيه اللغة العربية؛ وكل من تكلم في معناها بما لا تحتمله اللغة؛ فهو مخطئ بلا ريب.[4]

وإذا كانت الأحاديث التي قد يكون الأخذ بها مجتمعةً نوع إشكال تحتمل معانٍ تجيزها اللغة، ولا تخالف ظاهر النص؛ فإن الشيخ يبين ذلك؛ ويترك الترجيح لأن اللفظ محتمل..

مثال ذلك كلامه في الجمع بين الأحاديث التي فيها أن الذي يوزن في الميزان يوم القيامة الأعمال، كحديث: »كلمتان خفيفتان على اللسان ثقيلتان في الميزان...«[5] والأحاديث التي فيها بأن الذي يوزن هو العامل نفسه؛ كحديث: «إنه ليأتي الرجل العظيم السمين يوم القيامة لا يزن عند الله جناح بعوضة...»[6] فقد ذكر الشيخ الخلاف في الذي يوزن؛ ثم استحسن ما تحتمله اللغة، ولا ينافي ظاهر الأحاديث؛ فذكر أن بعض العلماء يرى أن الذي يوزن هو العمل، وبعضهم قال أن الذي

(١) في: تأويل مختلف الحديث (ص٢١٢).
(٢) في: تهذيب اللغة (١٣/ ٩).
(٣) في: شرح السنة (١٤/ ٢٠٢).
(٤) انظر: القواعد المثلى: (ص ٥٧)، و: مجموع فتاوى ورسائل ابن عثيمين: (١/ ٢٣٢).
(٥) أخرجه: البخاري ح (٦٣٠٤) و: مسلم ح (٢٦٩٤) عن أبي هريرة.
(٦) أخرجه: البخاري ح (٤٤٥٢) و: مسلم ح (٢٧٨٥) عن أبي هريرة.

يوزن هي صحائف الأعمال، وبعضهم قال إن الذي يوزن هو العامل نفسه، ثم قال: «وجمع بعض العلماء بين هذه النصوص بأن الجميع يوزن، أو أن الوزن حقيقة للصحائف وحيث إنها تثقل وتخف بحسب الأعمال المكتوبة صار الوزن كأنه للأعمال، وأما وزن صاحب العمل فالمراد به قدره وحرمته. وهذا جمع حسن والله أعلم.»(١) وممن قال بهذا الجمع؛ الحافظ ابن كثير، وابن أبي العز الحنفي، وغيرهما.(٢)

(١) شرح لمعة الاعتقاد (ص ٣٩) وانظر: شرح رياض الصالحين (١/ ٢٩٨).

(٢) انظر: النهاية في الفتن، لابن كثير (ص٢٩) و: شرح العقيدة الطحاوية، لابن أبي العز (٢/ ٦١٣).

## المطلب الثامن

## إيضاح الشيخ للإشكال في الحديث بالاعتماد على ما دل عليه العقل أو الحس

من منهج الشيخ رَحِمَهُ اللَّهُ أن يزيل الإشكال في الحديث بما دل عليه العقل؛ وكان يذكر ذلك كثيراً عند شرحه للأحاديث الدالة على صفات الله عَزَّ وَجَلَّ؛ لوقوع كثير من الناس في تأويلها بحجة أن العقل يحيلها أو يدل على خلافها.

والمراد هنا إذا كان للعقل مجال في البيان والإيضاح، للمراد من الأحاديث، أما إن كان الأمر يتعلق بالكيفية، فهنا يشدد الشيخ على وجوب الإيمان والتسليم المطلق لظاهر القرآن والسنة؛ كما نص على ذلك في كلامه على حديث: «ينزل ربنا تبارك وتعالى كل ليلةٍ إلى السماء الدنيا؛ حين يبقى ثلثُ الليل الآخر...»[1] حيث استشكل بعض الناس اليوم هذا الحديث؛ وقالوا: إذا كان الله تعالى ينزل إلى السماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الآخر كل ليلة، فيلزم من هذا أن يكون كل الليل في السماء الدنيا! لأن الليل يجري على جميع الأرض، فالثلث ينتقل من هذا المكان إلى المكان الآخر!!

قال الشيخ جواباً على ذلك: «هذا لم يقله الصحابة رضوان الله عليهم، ولو كان هذا يرد على قلب المؤمن؛ لبينه الله إما ابتداءً، أو على لسان نبيه ﷺ، أو يقيض من يسأله عنه فيجاب... والجواب: عن الإشكال في حديث النزول أن يقال: ما دام ثلث الليل الأخير في هذه الجهة باقياً، فالنزول فيها محقق، وفي غيرها لا يكون نزول قبل ثلث الليل الأخير أو النصف، والله عَزَّ وَجَلَّ ليس كمثله شيء، والحديث يدل على أن وقت النزول ينتهي بطلوع الفجر، وعلينا أن نسلم، وأن نقول: سمعنا، وأطعنا،

(١) متفق عليه: فأخرجه البخاري ح (١١٤٥) و: مسلم ح (١٨٠٨) عن أبي هريرة رضي الله عنه.



واتبعنا، وآمنا؛ فهذه وظيفتنا، لا نتجاوز القرآن والحديث».(١)

ومثال كون الشيخ يوضح ما يزيل الإشكال في الأحاديث بالاعتماد على العقل؛ بيانه لحديث: «إن قلوب بني آدم كلها بين إصبعين من أصابع الرحمن، كقلب واحد، يصرفه حيث يشاء».(٢)

فقد يشكل على بعض الناس كون قلوب بني آدم بين أصبعين من أصابع الرحمن المماسة؛ ثم يلجأ إلى صرف النص عن ظاهره الدال على إثبات صفة الأصابع للرحمن إلى تأويلات لا يحتملها اللفظ، فالشيخ في شرحه لهذا الحديث يزيل الإشكال بدلالة العقل والحس معاً؛ فيقول: «وقد أخذ السلف أهل السنة بظاهر الحديث، وقالوا: إن لله تعالى أصابع حقيقة، نثبتها له كما أثبتها له ﷺ. ولا يلزم من كون قلوب بني آدم بين إصبعين منها أن تكون مماسة لها، حتى يقال: إن الحديث موهم للحلول فيجب صرفه عن ظاهره. فهذا السحاب مسخر بين السماء والأرض وهو لا يمس السماء ولا الأرض. ويقال: بدرٌ بين مكة والمدينة، مع تباعد ما بينها وبينهما. فقلوب بني آدم كلها بين إصبعين من أصابع الرحمن حقيقة، ولا يلزم من ذلك مماسة ولا حلول».(٣)

وبمثل هذا البيان قال شيخ الإسلام ابن تيمية.(٤)

**ومثاله**: ما تقدم من حديث: «يؤذيني ابن آدم يسب الدهر وأنا الدهر؛ أقلب الليل والنهار». فالشيخ في شرحه لهذا الحديث يؤكد على أن قوله: «وأنا الدهر» لا يعني: أن الله تعالى هو الدهر!! ويذكر بأن العقل يحيل ذلك؛ فيقول: «العقل لا يمكن أن يجعل الخالق الفاعل هو المخلوق المفعول».(٥)

---

(١) القول المفيد (١/ ٢٣) وانظر: شرح العقيدة السفارينية، لابن عثيمين (ص ٢٥).

(٢) أخرجه: مسلم ح (٦٩٢١) عن عبدالله بن عمرو رضي الله عنه.

(٣) القواعد المثلى: (ص ٥١).

(٤) انظر: الرسالة التدمرية (ص٣٢).

(٥) مجموع فتاوى ورسائل ابن عثيمين: (١٠/ ١٣٢).





وكذلك بيانه للإشكال في حديث: «سبعة يظلهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله...» الحديث.[1] فقد ذكر بأن معناه: يخلق لهم ما يظلهم به؛ قال: «ولا يجوز أن يكون له معنى سوى هذا»[2]، وبين أنه يستحيل عقلاً أن يكون المراد ظل الله نفسه! ومن قال ذلك فهو جاهل؛ ومن فهم هذا الفهمَ فهو بليد؛ قال: «بعض الناس يظنون أن المراد بالظل في: «ظله يوم لا ظل إلا ظله» أنه: ظل الربِّ ﷻ!! وهذا ظن خاطئ جداً، لا يظنه إلا رجل جاهل، وذلك أن من المعلوم أن الناس في الأرض، وأن الظل هذا يكون عن الشمس، فلو قدِّر أن المراد ظلُ الربِّ سبحانه وتعالى لزم من هذا أن تكون الشمسُ فوق الله ليكون حائلاً بينه وبين الناس!! وهذا شيءٌ مستحيل، ولا يمكن؛ لأن الله سبحانه قد ثبت له العلوُّ المطلق من جميع الجهات، ولكن المراد ظل يخلقه الله في ذلك اليوم».[3]

وما ذهب إليه الشيخ رحمه الله في معنى الظل، وأنه ظل يخلقه الله ليظِلَّ به الناسَ من حرارة الشمس؛ قول سائغ عقلاً، مفتقر إلى الدليل شرعاً؛ لأن أحوال الآخرة لا تقاس على أحوال الدنيا، كما يقرر ذلك الشيخ نفسه في مواضع؛ منها قوله: « أن أحوال الآخرة لا تقاس بأحوال الدنيا أبداً لظهور الفرق العظيم بينهما، فلا يجوز أن تقيس أحوال الآخرة بأحوال الدنيا؛ لتنفي ما لا يتسع له عقلك! بل عليك بالنسبة لأحوال الآخرة أن تسلم، وتقبل، وتصدق...».[4]

هذا وقد ذهب بعض أهل العلم إلى أن الظل المراد به: ظل العرش. كما نص على ذلك: الطحاوي، وابن القيم، والقرطبي، وابن رجب، وابن حجر، وغيرهم.[5]

---

(١) متفق عليه: فأخرجه البخاري ح (٦٢٩) و: مسلم ح (٢٤٢٧) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) شرح رياض الصالحين: (٢/ ١٨٦، ٢٤٤).

(٣) المصدر السابق: (٢/ ١٨٥).

(٤) فتاوى ورسائل ابن عثيمين (٢/ ٥٧) وانظر: (٥/ ٨٥) و: (٥/ ١٣٥) و: (٢٦/ ٤٩٢) وغيرها.

(٥) انظر: مشكل الآثار، للطحاوي (١٥/ ٧٢) و: طريق الهجرتين، لابن القيم (ص ٥٢٥) و: فتح الباري، =

وما ذهب إليه هؤلاء العلماء هو الراجح والله أعلم لأن حديث السبعة جاء عن النبي ﷺ بلفظ: «سبعة يظلهم الله في ظل عرشه...»[1]، وهذا دليل قاطع في المراد؛ فيجب المصير إليه، ولعله لم يظهر للشيخ ابن عثيمين صحته، وإلا لرجحه؛ يقول رحمه الله: عن رواية: «في ظل عرشه»: «فيها نظر، لأن المعروف أن العرش أكبر من السموات والأرض، والشمس والقمر والنجوم...فكيف يكون العرش تحت الشمس يظل الناس؟! ولو صح الحديث لقلنا: ربما طرف العرش مثلاً، والله على كل شيء قدير».[2]

هذا وللعلماء توجيهات أخرى لهذا الحديث، آثرت عدم ذكرها اختصاراً.[3]

= لابن رجب (٤/ ٥٨) و: فتح الباري، لابن حجر (٢/ ١٤٤).

(١) أخرجه: الطحاوي في مشكل الآثار ح (٥٨٤٥) وقال شعيب الأرناؤوط: «إسناده على شرط البخاري»، ورواه: البيهقي في: الأسماء والصفات (٢/ ٢٢٧) والخطيب في: تاريخ بغداد (٩/ ٢٥٤).

(٢) شرح رياض الصالحين (٢/ ٢٤٣).

(٣) بَسَّطها د. سليمان الدبيخي في كتابه: أحاديث العقيدة المتوهم إشكالها في الصحيحين (٢٧٥-٢٧٨).

## المطلب التاسع

## إيضاح الشيخ لما أشكل من الأحاديث بما أُثر عن السلف

تقدم في المبحث الثاني أن الشيخ رحمه الله شديد الالتزام بمنهج السلف في تفسير وإيضاح ما أشكل من الأحاديث؛ وكذلك كان ينقل ما أثر عن السلف في ذلك بحسب اطلاعه، ولم أجد أن الشيخ خالف في تفسيره لشيء من الأحاديث المشكلة ما أُثر عن السلف من الصحابة والتابعين، وأئمة الهدى، إلا أن يؤثر عنهم خلافٌ في معنى شيء من الأحاديث؛ فحينئذٍ يجتهد الشيخ في اختيار ما يراه راجحاً.

مثاله: أنه في معرض بيانه لما أشكل في حديث: «من عادى لي ولياً فقد آذنته بالحرب...»[1] إلى قوله: «فإذا أحببته كنت سمعه الذي يسمع به...» الحديث. قال الشيخ بعد أن بين المراد بقوله: «كنت سمعه...الحديث»: «هذا ما فسره به السلف».[2]

ولما ذكر الواجبَ على المؤمن تجاه ما يجب إثباته لله تعالى من الأسماء والصفات؛ التي دل عليها القرآن والسنة؛ من التسليم والانقياد وعدم التكلف، والسؤال عما سُكت عنه، بَيَّن أن ذلك هو حال السلف رحمهم الله؛ فقال: «يجب على الإنسان أن يمنع نفسه عن السؤال بـ: (لم) و: (كيف) فيما يتعلق بأسماء الله وصفاته، وكذا يمنع نفسه من التفكير بالكيفية، وهذا الطريق إذا سلكه الإنسان استراح كثيراً، وهذه حال السلف رحمهم الله...»[3]

---

(١) تقدم تخريجه.

(٢) القواعد المثلى: (ص ٦٩).

(٣) القول المفيد (١/ ٢٢).

ولما ذكر الشيخ معنى استواء الرب سبحانه على عرشه؛ أشار إلى أن هذا هو المأثور عن السلف وأنه لم يرد عنهم ما يخالف ظاهر النصوص، يقول الشيخ: «معنى ﴿استوى على العرش﴾ أي: علا عليه علواً خاصاً يليق بجلاله وعظمته، فإذا فسر الاستواء بالاستيلاء فقد حرف الكلم عن مواضعه، حيث نفى المعنى الذي تدل عليه لغة القرآن؛ وهو العلو، وأثبت معنى آخر باطلاً!! ثم إن السلف والتابعين لهم بإحسان مجمعون على هذا المعنى، إذ لم يأت عنهم حرف واحد في تفسيره بخلاف ذلك، وإذا جاء اللفظ في القرآن والسنة ولم يرد عن السلف تفسيره بما يخالف ظاهره؛ فالأصل أنهم أبقوه على ظاهره واعتقدوا ما يدل عليه.»[1]

ومثاله أيضاً أن الشيخ لما تعرض لشرح حديث: «لا تزال طائفة من أمتي يقاتلون على الحق ظاهرين إلى يوم القيامة»[2] ذكر بأن هذا الحديث قد يشكل فهمه مع الحديث المتفق على صحته؛ وهو قوله ﷺ: «لا تقوم الساعة إلا على شرار الخلق»[3] وقوله في الحديث الصحيح: «إن من شرار الناس من تدركهم الساعة وهم أحياء»[4] فقد بين الشيخ بأن حديث: «لا تزال طائفة...» الحديث وما في معناه؛ تفسيره أن يقال: إن المراد بقوله: «حتى تقوم الساعة»؛ أي: إلى قرب قيام الساعة، وليس إلى قيامها بالفعل؛ لأنها لا تقوم إلا على شرار الخلق؛ فالله يرسل ريحاً تقبض نفس كل مؤمن ولا يبقى إلا شرار الخلق، وعليهم تقوم الساعة.»[5]

---

(١) مجموع فتاوى ورسائل ابن عثيمين (١/ ٢٤).

(٢) أخرجه مسلم ح (١٥٦) من حديث جابر رضي الله عنه.

(٣) متفق عليه: فأخرجه البخاري ح (٦٦٥٦) ومسلم ح (٢٩٤٩) عن ابن مسعود رضي الله عنه.

(٤) رواه: الإمام أحمد في «المسند» (١/ ٤٣٥)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٣/ ٣٤٥)، وابن خزيمة في صحيحه برقم (٧٨٩)، وابن حبان في صحيحه برقم (٣٤٠)، والطبراني في «المعجم الكبير» برقم (١٠٤١٣). وقال شيخ الإسلام في «اقتضاء الصراط المستقيم» (ص ٣٣٠): «إسناده جيد»، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد» بعد عزوه للطبراني (٢/ ٢٧): «إسناده حسن».

(٥) القول المفيد (١/ ٤٠٥) و: شرح العقيدة الواسطية (٢/ ٣٧٩).

فقوله: فالله يرسل ريحاً تقبض نفس كل مؤمن...الخ؛ هو نص كلام عبدالله بن عمرو بن العاص الذي أخرجه الإمام مسلم في صحيحه[1] حيث ذكر بأن قوله ﷺ: «لا تزال طائفة...» الحديث؛ ثابت لا شك فيه؛ قال: «ثم يبعث الله ريحاً كريح المسك، مسها مس الحرير، فلا تترك نفساً فى قلبه مثقال حبة من الإيمان إلا قبضته، ثم يبقى شرار الناس عليهم تقوم الساعة.».

وما اختاره الشيخ في بيان الإشكال في الحديث؛ وافق فيه جماعة من الأئمة؛ منهم: القاضي عياض[2] وأبو العباس القرطبي[3] والنووي[4] وغيرهم.

---

(١) صحيح مسلم ح (١٩٢٤).
(٢) في: إكمال المعلم (٦/ ١٧٦).
(٣) في: المفهم (١/ ٣٦٥).
(٤) في: شرح صحيح مسلم (٦/ ٤٠٠).

# الخاتمة

حمداً لك اللهم... وبعد:

فسأوجز أبرز ما ظهر لي من نتائج بعد جولة ماتعة في صفحاتٍ من كتب الشيخ العلامة محمد بن صالح العثيمين، رفع الله درجته في عليين؛ مما يختص بموضوع البحث؛ وهي:

• أن شرح الشيخ لما أشكل من أحاديث الاعتقاد جاء وفق منهج رصين، وطريق واضح مبين؛ مؤسسٍ على كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، مع التزامٍ بمنهج السلف رحمهم الله.

• حماية الشيخ رحمه الله لجناب النبوة؛ وذلك بما قام به من جهد عظيم في بيان ما أشكل من الأحاديث؛ التي قد يجعلها بعض الناس مدخلاً للطعن في الرسول الكريم ﷺ ورسالته.

• عناية الشيخ بأحاديث الاعتقاد على وجه الخصوص؛ لأن الزلل في فهمها عظيم، والخطأ في معرفة المراد منها جسيم.

• تصدي الشيخ لأهل التعطيل، الذين يوجبون صرف ألفاظ نصوص الكتاب والسنة عن ظاهرها إلى معان تخالف الظاهر بلا دليل!، وقد اتخذوا من الأحاديث المشكلة ذريعة لتأويلاتهم الباطلة.

• سعة علم الشيخ بالأحاديث واختلاف ألفاظها، وفي ذلك رد على من زعم بأن بضاعة الشيخ في الحديث قليلة.

• اطلاع الشيخ على أقوال العلماء في الأحاديث المشكلة، واجتهاده في ترجيح ما يراه.

• دقة الشيخ في تأمل الأحاديث، وتحليله لألفاظها لإدراك معانيها، وفقهها، ومعرفة المراد بها.

• كثرة الأحاديث المشكلة التي تعرض الشيخ لبيانها؛ بسبب سؤال الناس عنها؛ ولذا ورد جلُّها في فتاويه.

• أن توهم بعض الناس للأحاديث أنها مشكلة وهي ليست كذلك؛ سببه إما نقص في علومهم أو قصور في فهومهم.

• حرص الشيخ على إزالة الإشكال عن أفهام الناس، وبيانه الدائم بأن الأحاديث النبوية مؤتلفة متفقة، ليس بينها تعارض ولا تناقض.

• أن أحاديث الاعتقاد التي شرحها الشيخ، مما قد يستشكل معناها بعض الناس كثيرة جداً، يمكن أن تفرد برسالة علمية مستقلة.

• أن الشيخ يذكر في بيان الأحاديث المشكلة ما يعتبر تلخيصاً لكلام من سبقه من أهل العلم، ولم يكن ما ذكره بدعاً من القول.